(1) Algeria

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

كلمة

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في المداولات العامة
للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة
لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك ، 17 سبتمبر 2002

كلـمة

فخامة عبد العزيز بوتفليقة
رئيس الـجمهورية الـجزائرية الديـمقراطية الشعبية

في الـمداولات العامة للدورة السابعة و الـخمسين
للـجمعية العامة لـمنظمة الأمـم الـمتـحدة

نيويورك ، 17 سبتـمبر 2002

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

سيادة الرئيس،

بودي أن أبدأ كلمتي مهنئا سويسرا بانضمامها عضوا كامل الصفة في منظمتنا . إنني لعلى يقين من أن هذا البلد الحريص على حياده في الساحة الدولية ، سيكون له إسهام جليل في سعينا المشترك من أجل استتباب السلم في العالم ، في هذا الظرف بالذات حيث يتعرض هذا السلم للتهديد من قبل الإرهاب الدولي على الخصوص . فإنني لأرحب إذن بوفد سويسرا الحاضر معنا في هذه الدورة للجمعية العامة وأتمنى له كل التوفيق في عمله معنا .

هذا ، و ستتولى جمعيتنا قريبا إقرار الإعتراف بصفة البلد العضو في منظمة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية التي نهنيها بحصولها ، قبل شهور قليلة ، على استقلالها . لقد اختار شعب تيمور ، بمحض حريته وبممارسته حقه في تقرير المصير ، أن يكون من الآن فصاعدا سيد مصيره . مرة أخرى ، أتوجه إلى هذا الشعب بالتهنئة بما وفق إليه من فرض إرادته وإحقاق حقه و أرحب بانضمامه إلينا متمنيا له مستقبلا يسوده الرقي و الرخاء و السلم .

ها قد مرت سنتان منذ أن تمت ، ههنا ، المصادقة على بيان الألفية التاريخي .

إن المجموعة الدولية، باعتمادها ردا تضامنيا و جماعيا على التحديات التي تواجه العالم على جبهات السلم و الأمن و القضاء على الفقر ، قد برهنت على تحليها بنظرة مسؤولة استبقت الأحداث التي هزت العالم منذ ذلك الحين .

لقد أبرزت أحداث 11 سبتمبر 2001 الأليمة التي حلت علينا ذكراها قبل أيام فقط ضرورة رد فعل جماعي على ذلك الخطر الشامل المتمثل في الإرهاب .

كتب على الجزائر أن تواجه ، وحدها ، خلال عشرية بأكملها ، آفة العصر المقيتة هذه . و إنها لمرتاحة لما حصل من وعي لدى المجموعة الدولية و للإجراءات التي اتخذتها للتصدي لهذه الآفة .

لقد سعت الجزائر من أجل إبرام اتفاقيات حول مكافحة الإرهاب خاصة بكل منظمة من المنظمات الجهوية ، الإفريقية و العربية والإسلامية ، التي تنتمي إليها . و قد ساهمت هذه الإتفاقيات بالقدر الأوفى في تعزيز الإطار القانوني الدولي الضروري لكل عمل تعاوني فعال في مجال مكافحة الإرهاب .

و نعتقد أنه بات أمرا مستعجلا أن يتم تبني اتفاقية شاملة حول مكافحة الإرهاب ، إتفاقية ستشكل الإطار القانوني الذي ستتضافر ضمنه مختلف اتفاقيات التعاون في هذا المجال . و هذا القرار يقتضي منا تجاوز خلافاتنا بوضع تعريف للإرهاب يحظى بقبول الجميع ويتفادى مختلف أشكال الخلط التي نحن مجمعون على إدانتها .

إننا نرفض بوجه خاص كل قرن بين الإسلام و الأعمال الإرهابية ، كما أنه سيكون من المستحيل ، بالنسبة لنا ، أن نصف بالإرهاب الكفاح الذي تخوضه الشعوب المهضومة حقوقها ، الكفاح غير المتكافئ الذي تستعمل فيه ما تيسر لها من وسائل وما توفر لديها من أسلحة .

سيادة الرئيس،

لقد حددت المجموعة الدولية ، بفعل التجاوزات التي اقترفها الإحتلال الإسرائيلي ، شروط العودة إلى سلم عادل و دائم في فلسطين و الشرق الأوسط . و تتمحور هذه الشروط حول نبذ العنف و استئناف مسار السلام القائم على مبدإ الأرض مقابل السلام و حول المطلب الجوهري في هذا المسعى ، أي تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته ضمن حدود معترف بها و آمنة ، و ما يتبع ذلك لزاما من وجود دولتين ، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنبا إلى جنب و في سلام .

لقد حددت مبادرة بيروت العربية الخطوط العريضة لمثل هذه التسوية القائمة على الشرعية الدولية و على مبدإ مقايضة الأرض بالسلام .

إن الموقف العربي المتفتح هذا ، الذي حظي بترحيب منظمة الأمم المتحدة و رَاعِيَيْ مسار السلام ، قد بعث مجددا الروح في مسار سلام كان يحتضر . و اليقين الذي يحدو الجزائر ، المتضامنة اليوم كما بالأمس مع الشعب الفلسطيني في كفاحه المثالي من أجل الحرية و الكرامة ، هو أن تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة و عاصمتها القدس الشريف ، و انسحاب إسرائيل الكلي من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ 1967 ، هما وحدهما الكفيلان بإعادة السلم و الإستقرار والأمن إلى هذه المنطقة الجد حساسة من العالم ، ألا و هي منطقة الشرق الأوسط .

سيادة الرئيس،

و بجوار الجزائر المباشر ، في الصحراء الغربية ، لا يزال الشعب الصحراوي ، سبعا وعشرين سنة بعد انسحاب القوة الإستعمارية السابقة ، يطالب بحقه الثابت في تقرير المصير، تطبيقا للقرار 1514 (المعتمد خلال

الدورة 15 للجمعية العامة) و للقرارات التي ما فتئت الجمعية العامة تتبناها وتؤكدها عاما بعد عام ، منذ أن دعت ، سنة 1966 ، إلى تصفية الإستعمار من الصحراء الغربية و إلى تقرير شعبها لمصيره عن طريق الإستفتاء .

إنه لا يمكن للمجموعة الدولية أن تبقى غير مكترثة بمصير هذا الشعب و لا أن تقبل أن يتمادى الإستمرار في تأجيل التطبيق النزيه والكامل لمخطط التسوية و لاتفاقيات هيوستن HOUSTON .

إن الجزائر ، البلد المجاور لكلا الشعبين الشقيقين المغربي والصحراوي، لن تدخر ، فيما يخصها ، أي جهد في سبيل السلم الدولي و استقرار شبه المنطقة و وحدتها. لقد بذلت كامل دعمها لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي و قدمت مساهمتها التامة في تسوية هذا النزاع .

و إذ تتكفل منظمة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن منها على وجه الخصوص ، بمشكلة الصحراء الغربية ، فإن الجزائر ترجو ألا يرهن هذا الخلاف علاقاتها مع جيرانها وأن يعود اتحاد المغرب العربي إلى سابق عهده من النشاط و تمتد ضمنه جسور تعاون تطبعه الثقة و يعود بثماره على كافة بلدان المنطقة .

سيادة الرئيس،

إن الدورة الحالية تنعقد في وقت تثير فيه العولمة ، التي تزداد وتيرتها سرعة وكثافة بفضل ثورة تكنولوجيات الإعلام و الإتصال ، تساؤلات حول فوائدها و حول التحديات التي تطرحها و خطر التهميش و الإقصاء الذي يتخللها بالنسبة للبلدان النامية ، و في إفريقيا خاصة .

كما تكتسي هذه الدورة طابعا خاصا إذ تندرج ضمن امتداد الندوة الدولية حول تمويل التنمية و القمة العالمية حول التنمية المستدامة اللتين شكلتا محطتين حاسمتين بالنسبة لمستقبل تعاون دولي يكون في خدمة

التنمية المستدامة و المتوازنة و المنصفة .

وفي حين أن المسار الذي شرع فيه في مونتري Monterrey حدد محاور التدخل من أجل تعبئة مختلف أشكال التمويل وتعزيز التعاون المالي والتقني لصالح التنمية ، فإن قمة جوهانسبورغ Johannesburg قد حددت بالتدقيق المجالات ذات الأولوية و ذات الطابع الإستعجالي لمحاربة الفقر و ضمن التنمية المستدامة و التعاون الدولي .

يجب أن يدخل الحق في التنمية في صلب اهتماماتنا و جهودنا من أجل دعم التعاون الدولي ، و ذلك من خلال ترقية أشكال شراكة متعددة ومتجددة بين الشمال و الجنوب ، قائمة على اقتسام المسؤوليات و المنافع .

و بهذا الشأن ، بودي أن أخص بالذكر إبرام اتفاق الشراكة، هذا العام ، بين الجزائر والإتحاد الأوروبي و الذي يشكل قاعدة لإطلاق شراكة حقيقية ذات فائدة متبادلة .

إن الإنشغالات الرئيسية للبلدان النامية لا تزال تتمثل ، بطبيعة الحال ، في التدويل الأقصى لتيارات الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الزيادة المعتبرة للمساعدة العمومية على التنمية ، و معالجة عبء المديونية المرهق ، وفتح الأسواق أمام منتوجات دول الجنوب ، فضلا عن إعادة تصميم البنية المالية الدولية من أجل إتاحة مشاركة أكبر للبلدان النامية ، وهذه كلها قضايا يتعين علينا أن نجد لها حلولا في أقرب الآجال .

إن إقامة نظام إقتصادي وتجاري دولي أكثر إنصافا تصبح ، و بصفة متنامية ، مع تواتر الأزمات الخطيرة التي ما فتئت تهز العالم ، أمرا لا مناص منه ، و تتطلب إرادة سياسية أكثر حزما من قبل المجموعة الدولية .

و تتيح نتائج الندوة الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية المنعقدة بالدوحة الفرصة لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر تفتحا وأكثر شفافية ،

سيمكن من زيادة نصيب البلدان النامية في المبادلات الدولية .

زيادة على ذلك ، لا يفوتني أن أشيد بالمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أتخذت لصالح البلدان النامية ، و البلدان الأقل تقدما منها على وجه الخصوص ، و أن أعرب عن أملي في أن تُردف هذه المبادرات بأعمال ملموسة أخرى تعطي كامل مغزاه للتضامن الدولي و للجهد الموصول نحو بناء عالم إنساني متخلص من اللا استقرار و من العنف .

سيادة الرئيس،

إن التغييرات المفرطة السرعة التي تسم العالم حاليا تحمل في ثناياها قدرا كبيرا من الريبة فيما يخص مستقبل البشرية . و في مواجهة هذه الأخطار ، نسجل جنوحا قويا إلى التضامن الدولي ، و ذلك ليس في مجال مكافحة الإرهاب فحسب ، بل كذلك فيما يتصل بمكافحة الفقر و الحفاظ على البيئة . و إن دور منظمة الأمم المتحدة الضروري في حل المشاكل التي تواجه كافة شعوبنا ليتضح أكثر فأكثر بالنسبة للجميع . إنه لمن الثابت ، في عالم تحدق به الأخطار ، أنه لا يمكن الإستغناء عن هذه المنظمة ، ذلك أنها رمز إلتزامنا المشترك في الكفاح من أجل بقاء البشرية .

إن إنجازات منظومة الأمم المتحدة لتثير الإنبهار ، سواء أتعلق الأمر بترقية السلم والأمن ، أم تعلق بالتعاون الإقتصادي ، أو بالتقدم الإجتماعي ، أو بالعمل الإنساني ، ناهيك بتطور القانون الدولي .

و تعطي هذه الإنجازات المحققة ، رغم الفترات الصعبة ونقص الوسائل ، نظرة عما يمكن لهذه المنظومة أن تقوم به ، شريطة أن يلقى مطلب دعمها المساندة الكاملة للدول الأعضاء كافة .

إن الجهود المتوخية ترشيد نشاطات الأمم المتحدة وتحسين التنسيق على مستوى المنظومة و إضفاء الإنسجام على عملها لتبشر بتعزيز مصداقيتها و فعاليتها .

و إنني لحريص على إسداء التحية و الإكبار لقيادة الأمين العام ، السيد كوفي أنان ، لهذا المسعى الذي سيؤدي إلى إلتزام أكبر للدول ومضاعفة موارد المنظمة .

و مسعى تدعيم مصداقية وفعالية الأمم المتحدة هذا يجب أن يتجسد ، كذلك ، بتكييف لهياكل المنظمة ، حتى تعكس ، بشكل أفضل، الوجه الجديد للمجتمع الدولي ، و لمهامها ، بحيث تواجه مجمل التحديات المطروحة على البشرية .

إن عالم الألفية الجديدة لا يمكنه الإستغناء عن الأمم المتحدة . و إن منظمة متساوقة مع المقتضيات الناتجة عن التحولات المعاصرة لتشكل الأداة الضرورية لتحقيق سلم و تنمية يكتب لهما الدوام و يشملان العالم بأسره .

أشكركم على كرم الإصغاء .

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته .